الأمم المتحدة

A/C.5/56/SR.49

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
14 February 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد إيفاه – أبينتينغ ..... (غانا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-28385 (A)
0228385

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية

١ - **السيد كونور** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية)* قال، في معرض تقديمه لاستعراض أجري في نهاية السنة بشأن الحالة المالية للمنظمة، إن الوضع تحسن عموما من حيث السيولة والمرونة. لكنه استدرك قائلا إنه رغم أن الأمم المتحدة استطاعت أخيرا في عام ٢٠٠١ بدء ترتيب أمورها المالية، فقد ظهرت تحديات جديدة وقد يكون لها تأثير خلال عام ٢٠٠٢، لا سيما تحدي إنجاز العمل في حدود اعتمادات الميزانية العادية المخفضة بالقيم الحقيقية.

٢ - وأشار إلى أن الإنجازات التي تحققت في مجال التدبير والإدارة شملت وضع خطة أمنية محسنة للموظفين؛ والاضطلاع بأعمال التصميم من أجل تنفيذ الخطة الشاملة لتجديد مركب المقر؛ وتوسيع نظام المعلومات الإدارية المتكامل للمنظمة ليشمل جميع مقار العمل؛ وتعزيز مسؤولية ومساءلة مديري البرامج عن شؤون الموظفين؛ وتخصيص الموارد لخطة دعم عمليات حفظ السلام. ولاحظ أنه لا يمكن ضمان استمرار أي من هذه الأنشطة دون توافر قاعدة مالية كافية تشمل ثلاثة عناصر هي الأموال النقدية المتاحة، ومستوى الأنصبة المقررة غير المسددة، والديون المستحقة للدول الأعضاء.

٣ - وتابع قائلا إن عناصر القاعدة المالية الثلاثة جميعها تحسنت في عام ٢٠٠١ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠ إذ واصلت على طريق التقدم المحرز خلال السنوات الستة الماضية. وقد بلغ إجمالي الأموال النقدية ١ ٣٢٦ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١، بزيادة تصل إلى ٣٢ في المائة عن عام ٢٠٠٠. وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ٢ ١٠٦ ملايين دولار، بانخفاض قدره ٧ في المائة عن العام السابق. أما المبالغ المستحقة للدول الأعضاء عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات فقد انخفضت إلى ٧٤٨ مليون دولار، بنقصان قدره ١٨ في المائة عن عام ٢٠٠٠.

٤ - وزاد على ذلك قوله إن دفع متأخرات الحصص المقررة التي طال عهدها أدى إلى إحداث تغييرات في المؤشرات الثلاثة جميعها. إذ دفعت الولايات المتحدة ما مجموعه ١ ٦٦٩ مليون دولار من مساهماتها في عام ٢٠٠١. وحصلت المنظمة من دول أعضاء أخرى على حصص تقدر بمبلغ ٢ ٧٩٦ مليون دولار وهو مبلغ يقل إلى حد ما عن المبلغ المتوقع وهو ٣ ٠٥٠ مليون دولار، إذ قلّت مدفوعات حفظ السلام عن الحصص المقررة الحالية. وعلى أي حال، فإن مجموع المقبوضات الواردة من جميع الدول الأعضاء والبالغة ٤ ٤٣٧ مليون دولار يمثل أعلى مستوى من المساهمات المتحصل عليها في أي سنة من تاريخ المنظمة.

٥ - وذكر أنه نتيجة لهذه الدفعات، بلغ إجمالي الأموال النقدية في نهاية عام ٢٠٠١ مستوى مرتفعا جدا وصل إلى ١ ٣٢٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الأموال النقدية المرصودة لعمليات حفظ السلام ١ ٣١٥ مليون دولار وبلغت السيولة النقدية المتاحة للمحكمتين ٩ ملايين دولار وبلغت الأموال النقدية في الميزانية العادية، بما في ذلك الصناديق الاحتياطية ذات الصلة، مليوني دولار. وهكذا، يتبين أن المبلغ النقدي الكبير الوحيد يعود لعمليات حفظ السلام. أما الأموال النقدية المتاحة للميزانية العادية وللمحكمتين فتقترب من مستوى الصفر، وهو أمر يبعث على القلق إلى حد كبير.

* سيصدر النص الكامل لهذا البيان بوصفه الوثيقة A/56/464/Add.1.

٦ - وبينما كان رصيد الميزانية العادية في نهاية السنة إيجابيا، جاءت الفوارق الشهرية في التدفقات النقدية وفقا للنمط الاعتيادي المحبط في السنوات الأخيرة، حيث تكون مستويات المدفوعات من الدول الأعضاء عالية في كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير، وآذار/مارس، ومتدنية من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه، وتدفع بعض الاشتراكات في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر. وقد أدى هذا النمط إلى وقوع حالات عجز نقدي في الميزانية العادية قبيل نهاية العام وكان من الضروري الاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام للحفاظ على استمرار عمليات الميزانية العادية. وأعرب عن أسفه، لأن حالات العجز النقدي المتكررة في الأشهر الأخيرة من كل عام باتت حالات مزمنة في الميزانية العادية. وقال إن هذه الحالة لن تستقيم إلا عندما تدفع الدول الأعضاء جميعها أنصبتها المقررة في الميزانية العادية وقت استحقاقها، أي بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير عادة.

٧ - واستطرد قائلا إنه لكي يستمر التقدم نحو تحقيق الاستقرار المالي، يجب على الدول الأعضاء ليس فقط أن تدفع اشتراكاتها في موعدها، بل يجب عليها أيضا أن تدفعها كاملة. وأوضح أن عدد الدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة في الميزانية العادية كاملة قد ارتفع ليصل إلى ١٤١ دولة في عام ٢٠٠٠ لكنه سرعان ما انخفض إلى ١٣٥ دولة في عام ٢٠٠١. ثم قال إن الأمين العام يتقدم بالشكر للدول التي استمرت في دفع اشتراكاتها كاملة للوفاء بالتزاماتها. وأعرب عن أمله في أن يكون الانخفاض الذي حصل في عام ٢٠٠١ مؤقتا وأن تسير الدول الأعضاء في الاتجاه الإيجابي للسنوات الماضية. وفي هذا الصدد، ذكر أن عدد الدول التي دفعت أنصبتها المقررة في الميزانية العادية كاملة بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بلغ ٤٢ دولة، أي أكثر من عددها في الفترة السابقة حيث بلغ ٣٩ دولة.

٨ - أما فيما يتعلق بالحالة النقدية للمحكمتين الدوليتين فقال إنها ليست مشجعة، إذ بلغ الرصيد النقدي للمحكمتين في نهاية العام ٩ ملايين دولار. وهو مبلغ صغير لا يكفي لتمويل أنشطة تكلف في المجموع حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنويا ويقوم بها موظفون يزيد قوامهم على ٨٠٠ ١ فرد. واستطرد قائلا إن انخفاض تلك الأرصدة النقدية يعتبر مصدر قلق بالغ لأن المبالغ التي ينبغي تسديدها تتعلق في الغالب بالتزامات المرتبات والسفر التي لا يمكن تأجيلها، كما أن أي وضع سلبي في التدفقات النقدية يجب معالجته بالاقتراض. وفعلا، وقع اقتراض متبادل محدود بين المحكمتين، غير أنه بالنظر إلى المستويات النقدية المتدنية حاليا، يتعين إيجاد مصادر أخرى للاقتراض.

٩ - وفيما يتعلق بالأموال النقدية المتاحة لحفظ السلام، قال إن الأنصبة المقررة لحفظ السلام تجاوزت ٣ بلايين دولار بقليل، إذ اقتربت من المستويين العاليين لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وظل الرصيد النقدي البالغ ٩٠٨ ملايين دولار في المستوى ذاته تقريبا طيلة العام. غير أن المستويات النقدية بلغت ١,٩ بليون دولار في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر باستلام متأخرات قدرها ٤٧٥ مليون دولار من الولايات المتحدة ومتأخرات قدرها ٤٣ مليون دولار من الاتحاد الروسي. وأدى سداد التكاليف للدول الأعضاء ودفع الالتزامات السنوية إلى انخفاض الرصيد ليصل إلى ١,٣ بليون دولار. وهكذا، ففيما أدى التدفق الكبير للأموال المتحصل عليها من الدول الأعضاء إلى تسجيل أعلى رصيد نقدي في نهاية العام، ظل العجز المزمن في الميزانية العادية. وقال إنه يتوقع أن من الضروري مواصلة الاقتراض المتبادل بين المحكمتين.

١٠ - وتناول المؤشر الثاني بشأن القدرة المالية للمنظمة المتمثل في مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة. وأفاد أن مستوى هذه الأنصبة انخفض نسبيا في نهاية عام ٢٠٠١ وظل

المستوى العالي عموما للأنصبة المقررة غير المسددة يشكل مصدر قلق. وبالنسبة للميزانية العادية، قال إن المبالغ المستحقة الدفع في نهاية العام تغيرت قليلا قياسا إلى العامين الماضيين. فقد بلغت مستحقات الولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين مجتمعة نسبة ٨٥ في المائة من جميع الأنصبة المقررة غير المدفوعة في الميزانية العادية. إذ تبلغ نسبة ما هو مستحق على الولايات المتحدة ٦٩ في المائة وما هو مستحق على البرازيل ٩ في المائة وما هو مستحق على الأرجنتين ٧ في المائة. وقدرت ديون الدول الأعضاء الأخرى التي يبلغ عددها ٥١ دولة بنسبة ٢٥ في المائة.

١١ - وفيما يتعلق بالأنصبة المقررة لحفظ السلام، ذكر أن حجم الاشتراكات غير المدفوعة بلغ ٨٢٣ ١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بانخفاض قدره ١٦٦ مليون دولار عن العام السابق. ويعزى هذا النقص بدرجة كبيرة إلى حدوث تغيرات في موقف الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وأعرب عن ارتياحه لإقدام الاتحاد الروسي على تنفيذ خطته الرامية إلى سداد كامل ما عليه من متأخرات لعمليات حفظ السلام. غير أن زيادة إجمالية قدرها ٣٣٤ مليون دولار في متأخرات عمليات حفظ السلام المستحقة على الدول الأعضاء الأخرى قابلت جزئيا هذه المدفوعات الكبيرة. وفيما يتعلق بالمحكمتين، فإن ٨١ في المائة من الأنصبة المقررة غير المسددة البالغة قيمتها ٤٤ مليون دولار مستحقة على الولايات المتحدة (٣٣ في المائة) والاتحاد الروسي (٣٢ في المائة) والبرازيل (١٦ في المائة). أما الـ ١٩ في المائة المتبقية فهي مستحقة على الدول الأعضاء الأخرى البالغ مجموعها ١١٠ دول.

١٢ - ثم عرض إلى المؤشر الأخير فقال إنه يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للقدرة المالية للمنظمة ويتمثل في الديون المستحقة للدول الأعضاء. فخلال عام ٢٠٠١، تمكنت المنظمة من تخفيض المستوى الإجمالي للديون وهو مستوى يصعب خفضه عادة. وقال إن الأمين العام دفع إلى الدول الأعضاء، وفقا للسياسة المتبعة، جميع المبالغ المتحصل عليها من متأخرات الحصص المقررة التي طال عهدها. وفي نهاية السنة، كانت المنظمة قد عالجت جميع المطالبات الموثقة، التي لم يبت فيها في الحسابات المستحقة الدفع، عدا ثلاث عمليات لحفظ السلام، حيث لا تزال المبالغ النقدية غير متوفرة لغرض المدفوعات. وكان أيضا من الممكن خفض الديون المتعلقة بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى ٧٤٨ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١. ورغم أن المستوى الإجمالي للديون قد انخفض إلى حد كبير، إلا أنه ينبغي أن تتواصل الجهود لتحصيل المتأخرات من الأنصبة المقررة غير المسددة منذ مدة طويلة.

١٣ - واستدرك قائلا إن ثمة تحديات تلوح في الأفق، بدءا بمستوى الموارد الحقيقية المدرجة في ميزانية المنظمة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ففي حين أن ميزانية الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ اشتملت على زيادة قدرها ١٦٥ مليون دولار لتغطية الاحتياجات المتعلقة بالتضخم والعملات، خفضت تقديرات الميزانية التي طُلبت بمبلغ ٧٥ مليون دولار بالقيمة الحقيقية. ولاستيعاب هذا الانخفاض في الموارد الحقيقية، عمد الأمين العام إلى اتخاذ تدابير في عدد من مجالات الدعم التي من شأنها أن تمكن المنظمة من العمل في حدود الموارد المعتمدة.

١٤ - وأوضح أن التوقعات النهائية للعام الجاري تشير إلى أن الرصيد النقدي للميزانية العادية والخدمات المتصلة بها ستكون في مستوى الصفر عند نهاية عام ٢٠٠٢، مقارنة برصيد إيجابي بلغ ٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وتفترض هذه التوقعات قيام المساهمين الرئيسيين بسداد حصصهم المقررة بالكامل في عام ٢٠٠٢ واتباع المساهمين الآخرين نمط دفع مماثل لنمط عام ٢٠٠١. وعلى هذا الأساس، يُتوقع أن تسجل الميزانية العادية عجزا

في السيولة في أوقات متفاوتة خلال النصف الثاني من العام، قبل وصول الرصيد إلى مستوى الصفر في نهاية السنة. وبذلك تبقى حالة الميزانية العادية هشة للغاية. وفيما يتعلق بالمحكمتين قال إنه، يُتوقع أن تكون هناك حاجة إلى الاقتراض المتبادل كما أن الاقتراض من عمليات حفظ السلام قد يصبح ضروريا في المستقبل.

١٥ - وذكر أن وضع توقعات لاحتياجات حفظ السلام مسألة غاية في الصعوبة لأن الافتراضات التي تُستخدم فيها قد تطرأ عليها تغيرات كبيرة في أي وقت من العام، لكن التوقعات الحالية تفيد أن الرصيد النقدي لعمليات حفظ السلام سيبلغ نحو ١,٣ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٢.

١٦ - وبالنسبة للديون المستحقة للدول الأعضاء، قال إن من المتوقع أن الالتزامات الجديدة في عام ٢٠٠٢ ستكون أعلى بكثير، أي أنها ستصل إلى ٨١١ مليون دولار، ولكنه يتوقع أيضا أن يرتفع مجموع المدفوعات المتصلة بالقوات والمعدات إلى نحو ٨٩٠ مليون دولار ويتوقع انخفاض كبير في المستوى الإجمالي للديون ليصل إلى ٦٦٦ مليون دولار في نهاية العام. وبصورة إجمالية، يتوقع في نهاية عام ٢٠٠٢ سداد جميع الالتزامات المتعلقة بالقوات حتى تموز/يوليه ٢٠٠٢، باستثناء ما يغطي ستة أشهر فقط من تكاليف القوات المستحقة.

١٧ - وبناء على هذه التوقعات المتعلقة بالإيرادات والنفقات، قال إن من المتوقع أن يبلغ مجموع الأرصدة النقدية ١ ٣٢٨ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٢، يتكون من رصيد عند مستوى الصفر بالنسبة للحسابات الموحدة للميزانية العادية، ورصيد قدره ١١ مليون دولار للمحكمتين الدوليتين، ورصيد قدره ١ ٣١٧ مليون دولار لعمليات حفظ السلام، مقابل ١ ٣٢٦ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١. وذكر أن مستويات الأرصدة الموحدة لا تزال مرتفعة بشكل ملحوظ نسبيا قياسا إلى السنوات الأخيرة.

١٨ - واستدرك قائلا إن هذا المجموع المرتفع نسبيا قد يخفي مشكلة. فبموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٤١، لم يعد بوسع الأمين العام الاقتراض إلا من حسابات البعثات المغلقة وليس من حسابات بعثات حفظ السلام العاملة. ويمكنه بالإضافة إلى ذلك الاقتراض فقط من صندوق احتياطي حفظ السلام لصالح بعثات حفظ السلام الجديدة أو الموسعة. وعليه فقد لا تصبح الموارد النقدية في مجملها متاحة للاقتراض المتبادل دون قيود لسد العجز القصير الأجل في السيولة في الميزانية العادية وميزانيتَي المحكمتين الدوليتين.

١٩ - واستطرد قائلا إنه يتاح حاليا مبلغ قدره ٤٠٠ مليون دولار تقريبا في حسابات عمليات حفظ السلام المكتملة، وهو حاليا المصدر الوحيد للاقتراض للميزانية العادية والاحتياجات المتقلبة لبعثات حفظ السلام المستمرة. وقال إن التقارير النهائية عن عدد من البعثات المغلقة ستقدم في عام ٢٠٠٢، لأن هذه الموارد يمكن أن تنضب بسرعة. وفي هذه الحالة، قد تفقد المنظمة صمام أمانها وتواجه احتمالا حقيقيا جدا باستمرار الضغوط المالية عليها، إذا نضبت الموارد النقدية في الحسابات الأخرى.

٢٠ - وقال في خاتمة بيانه إن عام ٢٠٠١ شهد تحسنا كبيرا في الحالة المالية للمنظمة، إذ انخفضت المتأخرات، وكذلك الديون المستحقة للبلدان المشاركة بقوات ومعدات، لكن لا يزال هناك قدر كبير من المتأخرات لم يسدد فيما نضبت الموارد الاحتياطية. وقد أضعفت القرارات التي اتخذتها أو قد تتخذها الجمعية العامة من المرونة في معالجة حالات النقص المؤقت في السيولة، وقد تؤدي إلى صعوبات نقدية في المستقبل. ثم قال إن الأمين العام ملتزم بمعالجة هذه المشاكل، لكن النجاح في ذلك يعتمد على دعم الدول الأعضاء للمنظمة والتزامها تجاهها.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.